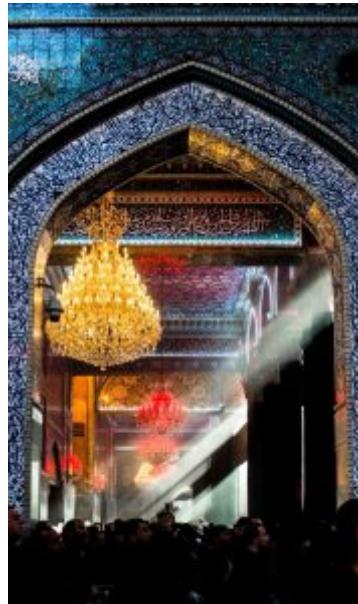


الحكمة من فعل المعصوم

<"xml encoding="UTF-8?>



نحن عندما ننظر إلى أي أمر معقد أو مرتبط بالحكمة الإلهية أو بتصرف المعصوم من قول أو فعل أو أحد الراسخين في العلم، فسوف نواجه وعرا في السيرة وصعوبة في الرؤية إلى حد قد يكون أحياناً نجد الباب مغلقاً أمامنا تماماً للصعود الذي نطبع الوصول إليه في هذا السبيل.

هناك بعض الأمور لو لاحظنا فيها لكشف هذا الغطاء عن أعيننا وأصبحت الرؤية واضحة وجلية في اختيار المعصوم قوله وفعله.

الأمر الأول

تم البرهان في مباحث العقيدة الإسلامية على أن العلم الإلهي والحكمة الإلهية لا متناهيان ومطلقان ولا حد لهما، وأن اطلاعه جل جلاله على الواقعيات على مختلف المستويات أكيد وثبت على أوسع نطاق.

بل كل صفاته الذاتية هكذا جل جلاله وكثير من أسمائه فهو لا متناهي العلم والقدرة والحكمة والعدل والرحمة والحياة والوجود والجود والنعمـة إلى غير ذلك.

كما ثبت أن العقل الإنساني مهما تسامي، فهو محدود بحدود لا يمكنه أن يتعداها، ومن البديهي أن المحدود يستحيل أن يدرك اللامحدود.

إذن ليس للإنسان أن يدرك العلم الإلهي والحكمة الإلهية كما هي، وإنما ينال منها بقدر استحقاقه وقابليته

وعقله وبمقدار عطاء الله له.

قال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام: «الْعِلْمُ نُورٌ يَقْذِفُهُ اللَّهُ فِي قَلْبِ مَنْ يَشَاءُ». (مصابح الشريعة: ١٦)

الأمر الثاني

إِنَّا نُشَعِّرُ وَجْدَانًا بَعْدَمِ إِحْاطَتِنَا بِالْوَاقِعِيَّاتِ عَلَى وَاقِعِهَا، لَا مِنْ نَاحِيَّةِ الْعُقْلِ (النَّظَرِيِّ) وَلَا مِنْ نَاحِيَّةِ الْعُقْلِ (الْعَمَلِيِّ).

والعقل النظري: هو إدراك ما ينبغي أن يُعلم.

والعقل العملي: هو إدراك ما ينبغي أن يُعمل.

فإن العقل لا شك يدرك عدداً من القضايا كبيراً جداً بوضوح تام ووجودان كامل.

ولكنه حين يأتي إلى قضايا أخرى بعدد كبير أيضاً، فإنه يشك فيها ولا يستطيع أن يعطي حولها قناعة أو جزماً معيناً.

إِمَّا لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاضِحَّةٍ لِذَاتِهَا أَوْ لِلشُّكِّ فِي تَحْقِيقِ مَوْضِعِهَا وَمُوْرِدِهَا أَوْ لِوَقْوَعِهَا مَوْقِعُ التَّعَارُضِ وَالتَّزَاحُمِ مَعَ قَضَايَا أُخْرَى، وَلَعِلَّ الْعُقْلَ يَجْهَلُ الْمَحْصُلَ أَوَ النَّتِيْجَةَ الَّتِي يَنْبَغِي الْبَتُّ بِهَا بَعْدَ التَّزَاحُمِ.

ولا شك أننا لو كان عندنا إدراك للواقعيات لما تورطنا في مثل هذه الشكوك والجهالات.

الأمر الثالث

حينما نتحدث عن أمر تاريخي كواقعة الطف أو خروج سيد الشهداء عليه السلام، يمكن أن نتمثل بهذا المثل وهو قول العرف: (يرى الحاضر ما لا يرى الغائب). (مجمع الأمثال: ٢٥٠٩)

ومن الواضح أنهم كانوا حاضرين ونحن غائبون، وهم مشاهدون ونحن غير مشاهدين.

إذن ليس من حقنا أن نعترض على أية واضحة تاريخية، نشاهدتها ولم نحط بها خبراً.

إذ لعل أهلها والقائمين بحوادثها قد علموا ما لم نعلمه من القرائن والحوادث وال العلاقات وشخصوا التكليف لهم بأن يفعلوا كذا أو يتركوا.

وليس لنا أن نفتح أفواهنا ضدهم بشيء ونحن غير ملمين بالموضوع من جميع جهاته.

مع أنّهم لا شك كمعاصرين للأحداث وملاحظين لها حال وقوعها: إنّهم ملمون بها من جميع جهاتها.

الأمر الرابع

إن الهدف أو الحكمة من كل قول أو فعل وارد عن المعصوم عليهم السلام، لا ينحصر أن يكون هدفاً واحداً، بل يمكن أن يكون متعدداً، سواء ما نعلمه من الأهداف أو ما نحتمله منها، أو الأهداف التي تكون بالحكمة الإلهية، والمهم إمكان تعدد الأهداف لأي تصرف.

ومن هنا يمكن أن تتعدد الأطروحات المحتملة المصححة لتلك التصرفات.

فَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي أَتَكَلَّمُ عَلَى سَبْعِينَ وَجْهًا لِي مِنْهَا الْمَخْرُجُ». (بصائر الدرجات: ٣٣٠)

وعنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ أَنَّهُ قَالَ: «حَدِيثٌ تَدْرِيَهُ حَيْرٌ مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ تَرْوِيَهُ وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ فَقِيهًا حَتَّى يَعْرِفَ مَعَارِيضَ كُلَّمَانَا وَإِنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ كُلَّمَانَا لَتَنْصَرِفُ عَلَى سَبْعِينَ وَجْهًا لَنَا مِنْ جَمِيعِهَا الْمَخْرُجُ». (معاني الأخبار: ٢)

الأمر الخامس

إن أي شيء في الخليقة فإنّ لوجوده نحوً من الحكمة والهدف أو كما يعبر عنه بالعلة الغائية، وهو السبب الذي لأجله يحصل الفعل.

وقد عبر العلامة الحلي بقوله: (إن كل فاعل بالقصد والإرادة فإنّه إنما يفعل لغرض وغاية ما وإلا لكان عابثاً، فإنّ الفاعل للبيت يتصور الاستكنان أولاً فيحاول إلى إيجاد البيت ثم يوجد الاستكنان بحصول البيت). (كشف المراد: ٩٥)

فكل موجود مشمول بذلك، سواء كان إنساناً أم حيواناً أم نباتاً أم جماداً أم ملائكة أم غيرها الموجودات.

لا يشذ عن ذلك حتى الأفعال الاختيارية للفاعلين المختارين من الناس أو غيرهم.

فإنّها على الرغم من أنّها اختيارية منسوبة لأصحابها ويستحقون عليها المدح أو القدح، إلا أنّها بصفتها خلقاً من خلق الله سبحانه وتعالى فهي منسوبة إليه جل جلاله.

ومن ثم يكون إيجادها طبقاً لتلك القاعدة ذا حكمة وعلة غائية.

ومن هنا يمكن القول أو يثبت الأمر، أن أي فعل من أفعالنا فهو له نحوان من المقاصد:

نحو يعود إلى الفاعل نفسه.

ونحو يعود إلى الخالق جل جلاله.

فلا يختلف في ذلك فعل الإنسان البسيط عن العظيم والعالم عن الجاهل والمعصوم عن غيره وهكذا.

فمثلاً: يمكن القول: إن الإمام الحسين عليه السلام إنما قام بحركته العظيمة، من أجل غرضه الشخصي، بينما وبين نفسه، وذلك لأجل قيامه بواجب من الواجبات الموكلة إليه والمكلف بها، تماماً كما لو صلينا صلاة الظهر امتنالاً لأمر الله سبحانه علينا وجوباً من ناحية وطمعاً بالثواب الناتج منها من ناحية أخرى.

وقد أمر الله سيد الشهداء عليه السلام بهذه الحركة، فهو يمثل هذا الأمر، متخيلاً الثواب العظيم، والمقامات العليا التي ذخرها الله سبحانه له، والتي لن ينالها إلا بالشهادة.

فالتساؤلات عن حركة الإمام الحسين عليه السلام إنما هي من قبيل التساؤلات عن الحكم الإلهية فيها، وليس عن الأغراض الخاصة بالحسين عليه السلام منها كما شرحتناه ومن هنا يكون الاعتراض على الحركة والطعن في أهدافها، إنما طعن بالحكمة الإلهية مباشرة وليس في أغراض الحسين عليه السلام منها.

لأن أغراضه الشخصية لم تكن بكل بساطة إلا الامتثال للأمر الإلهي، كذلك العمل بالواجب والتکلیف الشرعي كونه إماماً معصوماً مفترض الطاعة عليه أن يقود أمة جده صلی الله عليه وآلہ واصفی الشریعه الإسلامية التي جاء بها الرسول الأكرم صلی الله عليه وآلہ واصفی حجۃ الله تعالیٰ على الخلائق أجمعین.

الأمر السادس

مجلة الوارد - العدد 99 لا ينبغي ونحن ننظر إلى فهم التاريخ الإسلامي أن ننظر إلى القادة المعصومين سلام الله عليهم كقادة دنيويين، كما عليه تفكير طبقة من الناس السذج، يدعون التمسك بالفكر الديني ولكنهم متاثرون بالاتجاه المادي الدنيوي.

فهم يعتبرون المعصومين قادة دنيويين كبراء، بل هم بهذه الصفة خير من خير القادة الموجودين خلال العصور كلها، في اتصافهم بعمق التفكير وحصافة الرأي وشجاعة التنفيذ ونحو ذلك.

ومعه يكونون هم المسؤولون عن أهداف حركاتهم وأقوالهم وأفعالهم ولا تكون تلك الأمور منسوبة إلى الحكمة الإلهية بأي حال.

إلا أن ذلك خطأ لا يغتفر، بل لابد في النظر إليهم كقادة من أخذ كل الأصول الدينية والعقائد الصحيحة بنظر الاعتبار.

وقد ثبت أنهم معصومون مسددون من قبل الله سبحانه.

فالسؤال عن الحكمة لابد وأن يكون راجعاً إلى الحكمة الإلهية لا إلى آرائهم الشخصية مهما كانت مهمه.

فإذا اعتبرناهم قادة دنيويين، فإننا ينبغي أن نعترف بفشلهم في كثير من المهام التي قاموا بها فعلاً.

وتكون كثير من أفعالهم خالية من الحكمة والمصلحة، بل تكون واضحة الفشل من الناحية الدينية.

فمثلاً أن الإمام الحسين عليه السلام قد خرج إلى الكوفة ثم إلى كربلاء وهو يعلم أنه سوف يموت وإن عائلته سوف تنسى.

وليس الأمر منحصراً به، بل يعلم بذلك عدد من الناس، ومن هنا نصحه المتعددون أن يعيid النظر في عمله ويستدرك مهمته.

وممن كانوا حاولوا منع الحسين عليه السلام من الخروج مشفقين به كالآتي:

١. المسور بن محرمة بن نوفي القرشي الذهري.(تاریخ دمشق لابن عساکر: ٦٩/١٣)

٢. عبد الله بن عباس.(الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٢٧٦/٣)

٣. عبد الله بن جعفر.(تاریخ الطبری: ٢١٩/٦)

٤. أبو بكر المخزومي بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي القرشي.(مروج الذهب: ٦/٣)

٥. عبد الله بن جعده.(أنساب الأشراف: ١/١)

٦. جابر بن عبد الله.(تاریخ الإسلام للذهبي: ٣٤٢/١)

٧. عبد الله بن مطیع.(العقد الفريد: ١٢٣/٣)

٨. عمرو بن سعید.(تاریخ دمشق: ٧٠/١٣)

٩. محمد ابن الحنفية.(بحار الأنوار: ٣٦٤/٤٤)

١٠. أم المؤمنين زوجة النبي صلی الله علیه وآلہ وأم سلمة.(أسرار الشهادة للدربندي: ١٩٢)

١١. عبد الله بن الزبیر.(تاریخ ابن عساکر: ٦٧/١٣)

١٢. عبد الله بن سليمان والمنذر بن المشمعل الأسديةن.(الكامل في التاريخ: ١٧/٤)

١٣. الطرماح بن حكم.(أسرار الشهادة: ٢٣٦)

١٤. عبد الله بن عمر.(مثير الأحزان للحلي: ٣٤)

لكنه مع ذلك كان مهتماً بها مقبلاً عليها مهما كانت النتائج.

فلو نظر إليها نظراً دنيوياً وكانت في نظرنا حركة فاشلة تماماً، وإذا جردنـا من الإمام الحسين عليه السلام قائداً دنيوياً كان رأيه خالياً من الرشد والحكمة وحاشاه.

إذن، فالأمر لابد عائد إلى الأمر الإلهي والحكمة الربانية، والله سبحانه يريد بإيجاد هذه الحركة أهدافاً تعدل هذه التضحيات الجسمانية التي قدمها هذا الإمام العظيم سلام الله عليه.

فضلاً عن أن الإمام نفسه مؤيد ومسدد من قبل الله تعالى، ومن هنا استطاع أن يعلم بنحو أو آخر بالأمر الإلهي المتوجـه إليه بإيجاد هذه الحركة.

إما بالأمر الموروث إليه من قبل جـده رسول الله صلى الله عليه وآله أو بالعلم اللـدني أو التـسـدـيـدـ الإـلـهـيـ المـوـجـودـ لـديـهـ.

النتـيـجـةـ

لا يمكن قبول أمر ما أو الاعتقاد بشيء من دون التحري والبحث حول القضية، فمما لا شكـ أنـ الوقـائـعـ التـارـيـخـيـةـ لمـ نـحـضـرـهـاـ أـبـداـ،ـ لكنـ لـيـسـ هـنـاكـ مـسـوـغـ لـعـدـمـ قـبـولـ وـاقـعـةـ تـارـيـخـيـةـ مـهـمـاـ كـانـ الـأـمـرـ مـنـ عـدـمـ قـبـولـ عـقـلـ الإـنـسـانـ أوـ الـمـنـطـقـ الـبـشـريـ.

فـهـنـاكـ حـكـمـةـ إـلـهـيـةـ غـيـبـيـةـ لـاـ يـعـلـمـهـاـ الـبـشـرـ قـدـ تـكـوـنـ فـيـ الـحـادـثـةـ التـارـيـخـيـةـ أـوـ فـيـ مـوـقـعـ سـابـقـ حـدـثـ،ـ وـاـخـتـفـاءـ الـحـكـمـةـ عـنـ الإـنـسـانـ لـيـسـ بـالـضـرـورـةـ سـبـبـ لـنـكـرـانـ الـوـاقـعـةـ أـوـ التـشـكـيـكـ فـيـ تـفـاصـيـلـهـاـ أـوـ كـلـيـاتـهـاـ وـجـزـئـاتـهـاـ.

فـالـعـقـلـ الـبـشـريـ لـاـ يـحـتـمـلـ أـمـرـاـ مـهـمـةـ وـكـثـيرـةـ إـلـاـ مـاـ يـرـاهـاـ بـعـيـنـهـ أـوـ يـمـكـنـهـ تـصـوـرـ صـورـةـ ذـهـنـيـةـ عـنـ الـمـوـضـوـعـ.

فـالـمـعـصـومـ يـعـلـمـ بـجـمـيـعـ الـأـمـرـ مـنـ اللـهـ تـبـارـكـ وـتـعـالـىـ وـيـخـطـوـ بـخـطـوـاتـ لـاـ يـخـطـوـهـاـ إـلـاـ بـإـذـنـ اللـهـ تـعـالـىـ،ـ حـيـثـ يـقـولـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ:ـ {ـوـمـاـ يـنـطـقـ عـنـ الـهـوـيـ}ـ *ـ إـنـ هـوـ إـلـاـ وـحـيـ يـوـحـيـ}.ـ [ـالـنـجـمـ:ـ ٣ـ٤ـ]

وـهـذـهـ شـهـادـةـ مـنـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ عـلـىـ أـنـ الـمـعـصـومـ فـعـلـهـ وـقـولـهـ وـتـقـرـيرـهـ لـيـسـ مـنـهـ بـلـ هـوـ وـحـيـ مـنـ اللـهـ تـعـالـىـ،ـ وـلـمـ كـانـ الإـنـسـانـ غـيـرـ مـلـمـ بـالـوـحـيـ وـبـالـغـيـبـيـاتـ فـلـاـ يـحـقـ لـهـ أـنـ يـشـكـ فـيـ شـيـءـ لـاـ يـعـلـمـهـ أـوـ لـمـ يـحـضـرـ فـيـ حـالـ وـقـوـعـهـ.

وإذا سلم على أن المقصوم لا يخطأ ولا ينطق إلا بالوحي فعلى العبد أن يسلم تسلیماً تاماً للمقصوم في أقواله وأفعاله وتقريره من أدنى شك.